تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة

د/ أمال حاجة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–(الجزائر)

amel.hadja@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/05/24 تاريخ القبول: 2023/06/03 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يشهد العالم تطورًا تكنولوجيًا سريعًا ومتسارعًا في العقود الأخيرة، وقد أحدث هذا التطور تحولات جذرية في مختلف جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك المجال السياسي. فعلى مدار التاريخ، لعبت السياسة العامة دورًا حاسمًا في توجيه المجتمعات وصنع القرارات الحكومية، ولكن كيف تأثرت هذه السياسات بالتطور التكنولوجي الحديث؟ وما هي التحديات والفرص التي يواجهها صانعو السياسة في ظل هذا التطور؟ يهدف هذا المقال إلى استكشاف تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة و على العملية الديمقراطية: حيث يحلل هذا المقال كيف يمكن للتكنولوجيا أن تعزز العملية الديمقراطية، بما في ذلك زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية من خلال الأدوات التفاعلية عبر الإنترنت، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تقنيات الحوكمة الرقمية والبيانات المفتوحة، وتحسين الاتصال والتفاعل بين الحكومات والمواطنين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. يتناول المقال كذلك تأثير التكنولوجيا على هياكل الحكم والمؤسسات السياسية، بما في ذلك تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتصويت الإلكتروني، وتحليل التحديات والمخاطر المرتبطة بهذه التقنيات مثل الأمان والخصوصية.*

الكلمات المفتاحية: *التطور التكنولوجي، السياسة العامة، الحوكمة الرقمية، صنع القرار، المواطنين.*

Abstract: *The world has witnessed rapid and accelerating technological development in recent decades, and this development has brought about radical transformations in various aspects of daily life, including the political field. Throughout history, public policy has played a crucial role in guiding societies and making government decisions, but how have these policies been affected by modern technological development? What are the challenges and opportunities that policy makers face in light of this development? This article aims to explore the impact of technological development on public policy and the democratic process: This article analyzes how technology can enhance the democratic process, including increasing citizen participation in political decision-making through online interactive tools, and enhancing transparency and accountability through Digital governance technologies and open data, and improving communication and interaction between governments and citizens through social media. The article also deals with the impact of technology on governance structures and political institutions, including e-government applications and electronic voting, and analyzes the challenges and risks associated with these technologies, such as security and privacy.*

key words: *Technological development, public policy, digital governance, decision-making, citizens.*

1.مقدّمة:

التطور التكنولوجي في العالم يمثل تحولًا هائلا في القرن الحادي والعشرين، حيث تأثرت جميع جوانب الحياة البشرية بالتكنولوجيا المتقدمة. وقد أحدثت التقنيات الجديدة ثورة في مجالات متعددة مثل الاتصالات، والمعلوماتية، والطب، والطاقة، والنقل، وغيرها. وقد تسهم هذه التطورات التكنولوجية في تحسين حياة الناس، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز التواصل والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات.

تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة لا يمكن إغفاله، إذ أصبحت التكنولوجيا أداة رئيسية للحكومات والمنظمات لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها. على سبيل المثال، في مجال السياسة العامة، يتم استخدام التكنولوجيا لتحسين تواصل الحكومات مع المواطنين وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. كما يمكن استخدام التحليلات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة واتخاذ القرارات السياسية الأكثر فعالية وتحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التكنولوجيا على العملية الديمقراطية والمشاركة المدنية. فمن خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، يمكن للمواطنين التفاعل مع السياسة العامة، والتعبير عن آرائهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، يثير التكنولوجيا أيضًا قضايا جديدة تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني وتأثير الأخبار المزيفة على العملية الديمقراطية.

وفقًا للأستاذ بيتر بيري: ف"إن التطور التكنولوجي والابتكار يؤديان إلى تغييرات هائلة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز القدرة على الوصول إلى المعلومات والتواصل، وتحدث تحولات في طبيعة العمل وتوزيع الثروة ونظم الحكم (بيتر، 2020)."

لذا، يمكن القول إن التطور التكنولوجي يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة العامة، حيث يؤثر على التواصل والتفاعل الاجتماعي، وتقديم الخدمات الحكومية، واتخاذ القرارات السياسية. ومن المهم أن يكون هناك توازن بين التكنولوجيا والقضايا الاجتماعية والسياسية لضمان استخدام التكنولوجيا بطريقة تعزز النمو الشامل والعدالة الاجتماعية.

يمتد تأثير التطور التكنولوجي على علاقات القوى السياسية، بما في ذلك تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية والشبكات الاجتماعية على الحملات الانتخابية وتشكيل الرأي العام، واستخدام التحليلات الضخمة لتحديد الاتجاهات السياسية والتنبؤ بالسلوك الانتخابي، إلى التأثير في صنع السياسة الخارجية، من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة والتقنيات السيبرانية في القوة الناعمة والدبلوماسية العامة، وتحليل تحولات العولمة السياسية والتأثير على العلاقات الدولية.

لذا يهدف هذا المقال إلى فهم مدى تأثير التقدم التكنولوجي على السياسة العامة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة في الدول المختلفة؟

ما هي العوامل الرئيسية التي تشكل تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة؟

كيف يمكن للحكومات تحسين استخدام التكنولوجيا في عمليات صنع السياسة العامة؟

يعد موضوع تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة ذا أهمية كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية، تتجلى أهميته في طرح النقاش حول كيفية استغلال التكنولوجيا لتحسين فعالية الحكومة وتعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية. من خلال دراسة هذا التأثير، يمكن تحديد الفرص والتحديات التي يواجهها صناع القرار ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتكيف والتطور. كما يساهم في فهم التحولات السياسية وتطويرها بالإضافة إلى تحديد التحديات والمخاطر المحتملة، مثل الخصوصية والأمان والتلاعب بالمعلومات، وبالتالي التعامل معها بشكل فعال وتطوير إطار تنظيمي مناسب.

دراسة تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة تهدف إلى:

- تحليل التغيرات: دراسة تأثير التكنولوجيا على السياسة العامة تهدف إلى تحليل التغيرات التي تحدث في طرق صنع القرار والتفاعل الحكومي والمشاركة المدنية نتيجة للتقدم التكنولوجي.
- فهم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية: تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسياسة العامة، مثل التوزيع العادل للثروة وتوفير الخدمات العامة بشكل أفضل.
- تحسين صنع القرارات: تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين صنع القرارات السياسية وتطوير أدوات ومنهجيات فعالة لتعزيز كفاءة الحكومة.

منهجية دراسة تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة قائمة على:

- مراجعة الأدبيات: تتضمن هذه المنهجية مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على السياسة العامة لفهم الاتجاهات والنتائج السابقة.
- جمع البيانات: يتضمن جمع البيانات الكمية والكيفية لتحليل تأثير التكنولوجيا على السياسة العامة
- التحليل والتفسير: يتضمن هذا الجزء تحليل وتفسير البيانات المجمعة وتحليل التأثيرات والعوامل المؤثرة في تكنولوجيا السياسة العامة.

2.التطور التكنولوجي والحوكمة الرقمية

يشير التطور التكنولوجي إلى التغيرات والتقدم في المعرفة والأدوات التكنولوجية التي تؤدي إلى تحسين وتطوير العمليات والمنتجات والخدمات. يشمل التطور التكنولوجي تقدمًا في مجالات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والروبوتات والطاقة المتجددة والطب وغيرها. يتم تحقيق التطور التكنولوجي من خلال البحث والابتكار والتجارب العملية وتبادل المعرفة والتعاون.

1.2 تعريف التطور التكنولوجي

يُقصد التطور التكنولوجي يشير التغيرات والتقدمات المستمرة في المجال التكنولوجي واستخدام التكنولوجيا في حل المشاكل وتحقيق التطور في مجالات مختلفة. يعتبر التطور التكنولوجي نتيجة للبحوث العلمية والابتكارات التكنولوجية، حيث يتم تحسين المعرفة والأدوات والتقنيات لتلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة الحياة.

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها "استخدام المعرفة والأدوات والآليات والتقنيات لتلبية الاحتياجات البشرية". (ضياء الدين، 1994) كما يمتد التطور التكنولوجي إلى العديد من المجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطب، والطاقة، والنقل، والصناعة، والزراعة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتصنيع الثلاثي الأبعاد، والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها. تشمل التطورات التكنولوجية تصميم أجهزة أكثر فعالية وقوة، وتحسين البرمجيات والأنظمة، وتطوير التقنيات الجديدة التي تفتح آفاقًا جديدة للابتكار والتطبيقات.

إن الأساس العلمي للتطور التكنولوجي يوجد في البحث العلمي والاكتشافات التي تسهم في فهمنا للعالم وتطور المعرفة العلمية. فعندما يتم تحقيق اكتشاف علمي جديد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين التكنولوجيا الحالية أو إلى تطوير تكنولوجيا جديدة تمامًا. وبالتالي، يتراكم التقدم العلمي والتكنولوجي مع مرور الوقت.

لقد عرفت التكنولوجيا من خلال الانترنت انتشاراً واسعا حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم 4.9 مليار مستخدم في جويلية 2021 مقارنة ب 361 مليون مستخدم في 2000. (ITU, 2021, p. 6) وهذا التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعالجات المركزية أدى إلى زيادة سرعة وقوة الحواسيب وتوسع استخدامها في مجالات متعددة مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الألعاب، والتحليل الضخم للبيانات. ويمكن للتكنولوجيا أن تؤثر بشكل كبير على السياسة العامة في دول العالم، حيث يمكن استخدامها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين خدمات الحكومة وتوفيرها للمواطنين. وفي هذا الصدد، يشير الخبير في الابتكار والتكنولوجيا بيتر دياماندیس (Diamandis). إلى أن "التكنولوجيا هي أداة قوية لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية" ويضيف أن "التكنولوجيا يمكنها أن تحدث ثورة في توفير الخدمات الحكومية وتحسينها، مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والإسكان وغيرها.(Diamndis, 2015)

2.2تعريف الحوكمة الرقمية

الحوكمة الرقمية هي مفهوم يشير إلى الإطار الذي يسهم في إدارة وتوجيه ورقابة التكنولوجيا الرقمية والمعلومات في المؤسسات والمنظمات. تهدف الحوكمة الرقمية إلى ضمان أن تكون التقنيات الرقمية مستدامة وفعالة وآمنة ومتوافقة مع القوانين واللوائح المعمول بها.

تعد الحوكمة الرقمية أحد الاستجابات للتحول الرقمي الذي شهدته المؤسسات والمنظمات في العصر الحديث، حيث زادت أهمية البيانات والمعلومات الرقمية في عمليات الاتصال والتعاملات. وتعتبر الحوكمة الرقمية جزءًا أساسيًا من مفهوم الحوكمة المؤسسية، حيث تعنى بإدارة البيانات والمعلومات الرقمية على مستوى المؤسسة بشكل شامل.

من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية، يمكن للمؤسسات والمنظمات ضمان استخدام آمن ومستدام للبيانات والمعلومات الرقمية، وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية. وتعد الحوكمة الرقمية عنصرًا أساسيًا في بناء الثقة وتحقيق التطور والابتكار في عصر الرقمنة .(Gartner, 2009.)

وفقًا للأبحاث والدراسات العلمية في هذا المجال، يُعرف الحوكمة الرقمية على أنها "نظام للتحكم والمراقبة واتخاذ القرارات في سياق التكنولوجيا الرقمية والمعلومات، ويهدف إلى توجيه وإشراف استخدام التكنولوجيا الرقمية وتحقيق أهداف المؤسسة وتعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر والحفاظ على الامتثال للقوانين" (Weill & Ross, 2004)

2.3 الحوكمة الرقمية والسياسة العامة

الحوكمة الرقمية والسياسة العامة هما مجالان مترابطان يتناولان إدارة وتوجيه الشؤون العامة في ظل التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع العام. يتعلق الأمر بتوجيه العمليات الحكومية وصنع القرارات وإدارة البيانات والمعلومات الحكومية بشكل فعال وشفاف باستخدام التكنولوجيا الرقمية.

تركز الحوكمة الرقمية في القطاع العام على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز فعالية وكفاءة الحكومة وتحقيق التحول الرقمي في الخدمات العامة. يتضمن ذلك تحسين توفير الخدمات الحكومية الإلكترونية وتحسين الاتصال بالمواطنين وتمكينهم من المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار العام. كما تهدف الحوكمة الرقمية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية البيانات وضمان أمن المعلومات في القطاع العام. من جانبها، تسعى السياسة العامة إلى وضع السياسات والإجراءات التي تحقق الأهداف العامة للمجتمع وتنظم العمليات الحكومية واتخاذ القرارات العامة. في سياق الحوكمة الرقمية، تتعامل السياسة العامة مع قضايا مثل وضع السياسات التكنولوجية والخصوصية والأمن السيبراني وحقوق المستخدمين والاستخدام المناسب للبيانات الحكومية.

بصفة عامة، يتعاون الجانبان معًا لتحقيق التحول الرقمي في القطاع العام وتعزيز فعالية وشفافية الحكومة. تحتاج السياسة العامة إلى مفاهيم الحوكمة الرقمية لتوجيه صياغة السياسات التكنولوجية، في حين يعتمد النجاح الفعال للحوكمة الرقمية على وجود إطار قوي من السياسات العامة التي تدعم استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل مستدام وفعّال في القطاع العام.

3.السياسة العامة وصنع القرار

تعد السياسة العامة وصنع القرار من أهم المجالات في العلوم السياسية والإدارية، حيث تهدف إلى تحقيق الفعالية والعدالة في إدارة المجتمعات. تعتبر عملية صنع القرار العامة واحدة من أكثر التحديات التي تواجهها الحكومات والمؤسسات العامة في عصرنا الحديث، حيث تتعرض لتعقيدات متعددة وضغوطات متنوعة. وتشير السياسة العامة إلى الإجراءات والمبادئ التي يتخذها صناع السياسة لتحقيق أهداف المجتمع وتلبية احتياجاته. يعتبر صنع القرار العام عملية تحليلية واستراتيجية تهدف إلى تحديد الأولويات والخيارات الممكنة واتخاذ القرارات الفعالة والمستنيرة. أهمية السياسة العامة وصنع القرار كجوانب حيوية في عملية الحكم. كما يشير إلى أن السياسة العامة تعتبر مجموعة من الإجراءات والمبادئ التي تساعد في تحقيق أهداف المجتمع وتلبية احتياجاته. "ويصف صنع القرار العام كعملية تحليلية

واستراتيجية تساعد على تحديد الأولويات واختيار الخيارات المناسبة لاتخاذ قرارات فعالة." (سامي، 2020)

تتطلب السياسة العامة وصنع القرار دراسة شاملة للعوامل المؤثرة والتحديات التي تواجهها. فمن بين هذه التحديات، تبرز التحولات السريعة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على صنع القرار، إذ أن تحديات سياسة العامة الحديثة تتطلب تحليلًا عميقًا للمتغيرات الديموغرافية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية والثقافية التي تتأثر بها السياسة العامة وصنع القرار، وهنا يؤتي دور التكنولوجيا الحديثة في المساعدة للوصول إلى رسم سياسات عامة فعالة واتخاذ قرارات حكيمة. لكن قبل كل هذا لا بد من تعريف ما المقصود بالسياسة العامة.

1.3 تعريف السياسة العامة

مع تزايد تعقيدات المجتمعات الحديثة وتحدياتها المتعددة، تكون السياسة العامة لعبة حاسمة في تحقيق التوازن والتنمية المستدامة. تعتبر السياسة العامة عملية شاملة لاتخاذ القرارات ووضع الأهداف التي تستهدف تلبية احتياجات المجتمع بشكل عام. وتهدف إلى تحسين الحياة العامة وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تشمل السياسة العامة مجموعة متنوعة من العناصر، بدءًا من تحليل المشكلات وتحديد الأولويات وصياغة السياسات، وصولاً إلى تنفيذها ومراقبتها وتقييمها. تعتمد هذه العملية على استخدام الأدوات والمفاهيم السياسية، بالإضافة إلى استنادها إلى الأبحاث العلمية والدراسات التحليلية. ويتم تعريف السياسة العامة على النحو التالي: "السياسة العامة هي مجموعة من الأنشطة الحكومية، سواء تمت متابعتها مباشرة أو من خلال وكلاء، والتي تؤثر على حياة المواطنين" (Dunn, 2012)

تتضمن السياسة العامة توازنًا بين مختلف المصالح والقيم، حيث يتعين على صانعي القرار أن يأخذوا في الاعتبار مصلحة المجتمع بأكمله، وذلك عبر التشاور مع المعنيين والجماعات المتأثرة والمعنية بتلك القرارات. تعد الشفافية والمشاركة المجتمعية أحد الأسس الأساسية لعملية صنع القرارات العامة الناجحة. يمكن أيضا أن تتضمن السياسة العامة تحديات عديدة، مثل توافر الموارد المالية والتنسيق بين الجهات المختلفة وتقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، يتطلب عمل السياسة العامة وجود خبراء ومتخصصين في تحليل السياسات وتقييمها، وكذلك التحديث المستمر والتكيف مع التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

بشكل عام، يتعين على صانعي القرار في السياسة العامة أن يكونوا قادرين على فهم التحديات والفرص المحتملة، وأن يتبنوا نهجًا شموليًا ومستدامًا في تلبية احتياجات المجتمع. إن السياسة العامة الناجحة هي تلك التي تعكس أهداف المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية والازدهار للجميع.

باختصار، تلعب السياسة العامة دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن والتنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة. وتتطلب هذه العملية التحليل الدقيق والتعاون والمشاركة المجتمعية، وتستند إلى الأبحاث العلمية والدراسات التحليلية لتحقيق النتائج المرجوة.

2.3 صناعة القرار في السياسة العامة

عملية صناعة القرار في السياسة العامة تشير إلى العملية المتعددة التي تتبعها الحكومات والمؤسسات العامة لاتخاذ القرارات السياسية الهامة. يتضمن هذا العمل العديد من الخطوات التحليلية والاستراتيجية لتحديد المشكلات، وصياغة الأهداف، وتحديد الخيارات الممكنة، وتنفيذ السياسات، ومراقبتها وتقييمها.

وفي هذا السياق، يقدم الباحث William N. Dunn تعريفًا شاملًا لعملية صناعة القرار في السياسة العامة في كتابه "Public Policy Analysis: An Introduction". يقول دان: "صناعة القرار في السياسة العامة هي عملية شاملة تتضمن تحديد وصياغة الأهداف السياسية، وتحليل المشكلات، وتقديم الخيارات، وتنفيذ السياسات، ومراقبتها وتقييمها(Dunn, 2012, p. 6) "حيث يتعين على صانعي القرار أن يحددوا الأهداف ويحللوا المشكلات ويطرحوا الخيارات وينفذوا السياسات ويقيموها. تلك العملية تتطلب توازنًا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتستند إلى البحوث العلمية والتحليلات الدقيقة. إضافة إلى أهمية التحليل والتقييم المستمر للسياسات العامة، حيث يمكن للقرارات أن تتأثر بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك، يجب أن يتم تنفيذ مراقبة مستمرة وتقييم دقيق لتقييم فعالية السياسات وضمان تحقيق النتائج المرجوة وتلبية احتياجات المجتمع.

صناعة القرار في السياسة العامة تعد عملية حساسة ومعقدة تتطلب التحليل الدقيق والتقييم المستمر. إنها تشمل العديد من الخطوات والعوامل التي تؤثر في صنع القرارات السياسية. سأقدم هنا مداخلة حول صناعة القرار في السياسة العامة:

أولاً، يتطلب صنع القرار في السياسة العامة تحليلًا شاملاً للمشكلة أو القضية التي يتعين التدخل فيها. يتم جمع المعلومات والبيانات المتاحة وتحليلها لفهم جميع الجوانب المتعلقة بالمشكلة وتأثيرها على المجتمع.

ثانيًا، يتضمن صنع القرار في السياسة العامة تحديد الأهداف والخيارات المتاحة. يجب تحديد الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وتحديد الخيارات الممكنة لتحقيق تلك الأهداف. ينبغي أن يتم تقييم كل خيار بما يتناسب مع الأولويات والمصالح العامة.

ثالثًا، يتعين أن يشتمل صنع القرار في السياسة العامة على التشاور والمشاركة المجتمعية. يجب أن يتمكن المعنيون والجماعات المتأثرة بالقرارات السياسية من التعبير عن آرائهم والمشاركة في صياغة السياسات. يسهم ذلك في زيادة مشروعية القرارات وتعزيز قبولها من قبل المجتمع.

رابعًا، يتطلب صنع القرار في السياسة العامة التوازن بين المصالح المتعارضة وتحقيق الصالح العام. يعني ذلك أن القرارات يجب أن تأخذ في الاعتبار مصلحة المجتمع ككل وتحاول تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أخيرًا، يجب أن يتم مراقبة وتقييم القرارات السياسية لقياس تأثيرها وفعاليتها. يسمح التقييم المستمر بتحديد ما إذا كانت السياسات تحقق النتائج المرجوة وتلبي احتياجات المجتمع، وفي حالة الضرورة يمكن إجراء تعديلات أو تحسينات على السياسات الحالية.

باختصار، صناعة القرار في السياسة العامة تتطلب تحليلًا دقيقًا وتقييمًا مستمرًا للمشكلات والأهداف والخيارات المتاحة. تتطلب أيضًا التشاور والمشاركة المجتمعية والتوازن بين المصالح المختلفة، إلى جانب مراقبة وتقييم السياسات.

3.3 التكنولوجيا الحديثة وصناعة القرار

تقدم التكنولوجيا الحديثة تحديات وفرصًا جديدة أمام صناعة القرار في السياسة العامة. إن تطور التكنولوجيا وانتشارها بسرعة هائلة في المجتمعات الحديثة يؤثر على طريقة اتخاذ القرارات السياسية ويفتح أفاقًا جديدة للابتكار والتحسين. ومن التأثيرات المتعددة للتكنولوجيا الحديثة على صناعة القرار في السياسة العامة نذكر:

أولاً وقبل كل شيء، تعزز التكنولوجيا الحديثة القدرة على جمع وتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وفعالية. تسمح لنا التكنولوجيا بجمع كميات ضخمة من البيانات وتحليلها بواسطة الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي. هذا يمكن المصممين السياسيين من فهم أفضل للتحديات والاتجاهات والاحتياجات في المجتمع، وبالتالي تحسين صناعة القرار.

ثانيًا، تسهم التكنولوجيا الحديثة في تعزيز التواصل والمشاركة المجتمعية في صنع القرار. من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، يمكن للحكومات والمؤسسات العامة الاستماع إلى آراء المواطنين وجمع ملاحظاتهم ومشاركتهم في صنع القرار. هذا يعزز شفافية العملية ويضمن تفاعل أكثر فاعلية بين صناع القرار والمجتمع.

ثالثًا، توفر التكنولوجيا الحديثة فرصًا لتنفيذ السياسات العامة بشكل أكثر فعالية وكفاءة. على سبيل المثال، يمكن استخدام الحوسبة السحابية وتقنيات البيانات الضخمة في تحسين أداء الخدمات الحكومية وتحسين إدارة الموارد. كما يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين التواصل والتفاعل بين الجهات المعنية وتيسير إجراءات المشاركة العامة في صنع القرار.

وفي النهاية، يجب أن يتم التعامل مع قضايا الخصوصية والأمان الرقمي والتحول التكنولوجي بشكل عام وجود إطار قانوني وأخلاقي قوي لضمان استخدام التكنولوجيا بطرق مسؤولة وفقًا للمبادئ الأخلاقية وحقوق الفرد.

باختصار، التكنولوجيا الحديثة تشكل نقلة نوعية في صناعة القرار في السياسة العامة. تمكننا من جمع وتحليل البيانات بشكل أفضل، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين تنفيذ السياسات. ومع ذلك، يجب أن يتم التعامل مع تحديات التكنولوجيا الحديثة بحكمة وأخلاقية لضمان استفادة المجتمعات من فوائدها وتجنب التحديات الناجمة عنها.

4.استخدام التكنولوجيا في السياسة العامة

استخدام التكنولوجيا في السياسة العامة قد أحدث تغييرًا كبيرًا في كيفية تنفيذ السياسات وإدارة الشؤون العامة. تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في تعزيز الفعالية والشفافية وتحسين التواصل بين الحكومات والمواطنين، علماً أن استخدام التكنولوجيا في السياسة العامة يتطلب التوازن بين الفوائد والتحديات، مثل حماية الخصوصية والتأكد من المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا. يجب أيضًا مراعاة قضايا الأمان وحماية البيانات الحساسة لضمان استخدام آمن ومسؤول للتكنولوجيا في السياسة العامة.

1.4 أهم استخدامات التكنولوجيا والرقمنة في السياسة العامة

- الحكومة الإلكترونية :(e-Government) تهدف الحكومة الإلكترونية إلى تحويل الخدمات الحكومية التقليدية إلى صيغة رقمية تتيح الوصول السريع والمرن للمواطنين. يتضمن ذلك تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مثل تقديم طلبات التأشيرات أو الإقرارات الضريبية.
- التواصل والمشاركة المدنية: يمكن للتكنولوجيا أن تمكن التواصل الفعال بين الحكومات والمواطنين، وتشجيع المشاركة المدنية في صنع القرارات العامة. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لجمع آراء وملاحظات المواطنين والتفاعل معها.
- تحليل البيانات: يتيح التحليل البياني والاستفادة من البيانات الكبيرة (Big Data) للحكومات فهم أفضل للتحديات والاحتياجات العامة، واتخاذ قرارات سياسية مستنيرة. يمكن استخدام التحليل البياني لتحليل سلوك المواطنين والتوجهات العامة لمساعدة الحكومات على تحسين سياساتها.
- الأمن والحماية: تستخدم التكنولوجيا في مجالات الأمن والحماية العامة، مثل نظم المراقبة والتحليل الذكي لتحديد ومتابعة الأنشطة الجنائية أو الأمنية. يمكن استخدام تقنيات التعرف على الوجه والتعرف على الصوت لتعزيز أمن الحدود أو التحقق من الهوية.
- يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال إنشاء نظم إلكترونية للتقارير المالية والموازنات والمناقصات، وتفعيل نظام الرصد والإبلاغ عن الفساد، ومن ثم تحسين الحوكمة وزيادة الثقة بين المواطنين والحكومة" كما يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة، مما يجعل الحكومة أكثر شفافية في عملها ومساءلة عن قراراتها وأفعالها.

2.4 الحكومة الإلكترونية

تعتبر الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية من أبرز الابتكارات في مجال الحكم والإدارة العامة في العصر الحديث. تتيح الحكومة الإلكترونية استخدام التكنولوجيا الرقمية والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية وتنفيذ السياسات بشكل أكثر كفاءة وفعالية. يتمثل الهدف الرئيسي للحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمشاركة وتحسين تجربة المواطنين مع الجهاز الحكومي. فما هو مفهوم الحكومة الإلكترونية وما هو تأثيرها على صناعة القرار السياسي والإدارة العامة.

أولاً، الحكومة الإلكترونية تعتمد على توظيف التكنولوجيا الرقمية في تنفيذ السياسات وتوفير الخدمات الحكومية. وفقًا لأحد الباحثين، يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية على أنها "استخدام شامل ومنظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف الحكومة في تحسين الأداء وتطوير الخدمات وتعزيز الشفافية وتعزيز المشاركة (سامر ، 2018، صفحة 23)

وتعد الشفافية والمشاركة من أهم الميزات التي يوفرها النموذج الإلكتروني للحكومة. يتيح الحكومة الإلكترونية للمواطنين الوصول إلى المعلومات والبيانات الحكومية بسهولة ويسر، مما يعزز الشفافية ويتيح للمواطنين مراقبة أداء الحكومة وممارسة الرقابة الاجتماعية. كما تمكن الحكومة الإلكترونية المواطنين من المشاركة في صنع القرار وتقديم الاقتراحات والشكاوى بسهولة من خلال المنصات الإلكترونية المخصصة.

ثانيًا، الحكومة الإلكترونية تعزز كفاءة وفعالية العمل الحكومي. تمكن استخدام التكنولوجيا الحكومات من تحسين عمليات الإدارة والتنظيم وتسهيل تدفق المعلومات والتواصل بين الإدارات المختلفة. وبفضل الأتمتة والتكامل الإلكتروني، يتم تحسين الأداء الحكومي وتقليل الإجراءات البيروقراطية، مما يوفر الوقت والجهد والموارد. ومع ذلك، تواجه الحكومة الإلكترونية تحديات عديدة. من بين هذه التحديات هي قضايا الأمان السيبراني وحماية البيانات الحكومية، وضمان المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا والتواصل الرقمي بين الفئات المختلفة من المجتمع. يجب معالجة هذه التحديات من خلال وضع إطار قانوني وتقني فعال يضمن أمان واستدامة الحكومة الإلكترونية.

تعد الحكومة الإلكترونية تطورًا هامًا في صناعة القرار في السياسة العامة. تمثل استخدام التكنولوجيا الرقمية فرصة لتحسين الأداء الحكومي وتوفير الخدمات الحكومية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ومع ذلك، يجب معالجة التحديات المتعلقة بالأمان والمساواة لضمان استفادة جميع المواطنين من فوائد الحكومة الإلكترونية وضمان شفافية ومشاركة فعالة في صنع القرار.

3.4 الانتخابات الإلكترونية

تعتبر الانتخابات الإلكترونية من التطورات الحديثة في عملية الاقتراع والمشاركة الديمقراطية. تتيح الأنظمة الانتخابية الإلكترونية استخدام التكنولوجيا الرقمية والاتصالات لتيسير عملية التصويت وتحديثها، مما يعزز الشفافية والكفاءة ويقلل من الأخطاء والتلاعبات مما يؤثر إيجابيًا على عملية صنع القرار السياسي (العنزي، 2018، صفحة 17). كما توفر الانتخابات الإلكترونية العديد من المزايا. فهي

توفر راحة أكبر للناخبين، حيث يمكنهم التصويت من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة للتوجه إلى مراكز الاقتراع التقليدية. كما تساهم في زيادة معدلات المشاركة الانتخابية، حيث يصبح الاقتراع أكثر سهولة ويسرًا، وبالتالي يتم تشجيع المزيد من الأفراد على المشاركة في العملية الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، تتميز الانتخابات الإلكترونية بسرعتها ودقتها. فعملية التصويت والفرز يتم تنفيذها بشكل آلي وفوري، مما يقلل من فرص وقوع أخطاء بشرية ويحقق نتائج دقيقة وموثوقة. وبفضل استخدام تقنيات التشفير والأمان السيبراني، يمكن حماية سرية الاقتراع وضمان سلامته من التلاعبات.

ومع ذلك، هناك بعض التحديات والمخاوف المتعلقة بالانتخابات الإلكترونية. من بينها قضايا الأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية، وضمان التكافؤ والعدالة في الوصول إلى التكنولوجيا وتأكيد هوية الناخبين بشكل صحيح. يجب التركيز على تطوير واعتماد نظم انتخابية إلكترونية قوية وموثوقة، مع مراعاة القضايا القانونية والأخلاقية المتعلقة بالاقتراع والديمقراطية. (القحطاني، 2016)

أخيراً، تعد الانتخابات الإلكترونية تطورًا هامًا في عملية الاقتراع وتمثل فرصة لتحسين العملية الديمقراطية وزيادة المشاركة السياسية. ومع التطورات المستمرة في التكنولوجيا وتعزيز الأمان والشفافية، يمكن أن تصبح الانتخابات الإلكترونية جزءًا أساسيًا من نظم الانتخابات في المستقبل.

4.4 الحوكمة المفتوحة

تعد الحوكمة المفتوحة (Open Governance) مفهومًا يهدف إلى تحقيق التشارك والشفافية والمشاركة في صنع القرارات وإدارة الشؤون العامة. تعتبر الحوكمة المفتوحة استجابة للتطورات التكنولوجية وتوسع نطاق الوصول إلى المعلومات والتواصل. يتطلب تحقيق الحوكمة المفتوحة تعاون المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمواطنين. كما توفر الحوكمة المفتوحة العديد من الفوائد. فهي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يكون المعلومات والقرارات متاحة للجميع بشكل عام. وفي هذا السياق، يشير أحد الباحثين في الحوكمة المفتوحة إلى أنها "تعزز مشاركة المواطنين وتحقق التواصل الفعال بين الحكومة والمجتمع" (السويسي، 2018)

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحوكمة المفتوحة على تعزيز الابتكار وتحفيز التعاون. يمكن للمواطنين والمؤسسات المشاركة في عملية صنع القرارات وتوجيه السياسات والمبادرات. الحوكمة المفتوحة، "تمكن الحوكمة المفتوحة الأفراد والمجتمعات من تقديم أفكار وحلول جديدة وتعزيز التفاعل والتعاون البناء" (حمودة، 2019، صفحة 37)

ومع ذلك، تواجه الحوكمة المفتوحة تحديات مثل الأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية وتعزيز المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع. يشير أحد الخبراء في الحوكمة المفتوحة إلى أهمية ضمان أمان المعلومات وتوفير فرص متساوية للمشاركة والوصول إلى التكنولوجيا.

أخيراً، تعزيز الحوكمة المفتوحة كنهج شامل لصنع القرارات وإدارة الشؤون العامة. يتطلب من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمواطنين أن يعملوا سويًا لتطوير الإطارات والأدوات اللازمة لتحقيق الحوكمة المفتوحة بشكل فعال ومستدام.

5.الخاتمة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة أداة قوية وفعالة يمكن استخدامها في تعزيز وتحسين السياسة العامة. إن استخدام التكنولوجيا يوفر العديد من الفرص والتحديات التي يجب أخذها في الاعتبار. من بين الفرص الرئيسية لاستخدام التكنولوجيا في السياسة العامة هو تعزيز التواصل والمشاركة المجتمعية. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية للتواصل المباشر مع المواطنين والاستماع إلى آرائهم واحتياجاتهم. يمكن تنظيم استطلاعات الرأي عبر الإنترنت والمناقشات العامة للحصول على مشاركة أوسع وأكثر تمثيلية من المواطنين في صنع القرارات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة الحكومة وتقديم الخدمات العامة. يمكن تطوير أنظمة إدارة حكومية متكاملة تستخدم التكنولوجيا لتسهيل تدفق المعلومات وتبسيط العمليات الإدارية. على سبيل المثال، يمكن تطبيق الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات عبر الإنترنت بشكل أسرع وأكثر فاعلية، مما يحسن تجربة المواطنين ويقلل من التكاليف الإدارية.

مع ذلك، يواجه استخدام التكنولوجيا الحديثة في السياسة العامة أيضًا تحديات مهمة. من أبرز التحديات هو ضمان حماية البيانات والخصوصية. يجب أن تكون هناك ضوابط وقوانين صارمة لحماية بيانات المواطنين وضمان عدم سوء استخدامها. كما يجب توفير الأمان السيبراني الكافي لمنع التهديدات الإلكترونية واختراقات الأمان. علاوة على ذلك، يجب أن يتم تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام التكنولوجيا وتنفيذها بفعالية. يحتاج الموظفون إلى التحديث المستمر والتدريب لمواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة الكاملة من إمكاناتها وهذا لحقن الديمقراطية بالشفافية والمشاركة المجتمعية وتحسين كفاءة الحكومة، يجب أن يكون استخدام التكنولوجيا في السياسة العامة متوازنًا وشاملاً. يجب أن تكون هناك استراتيجيات متعددة لضمان التكامل بين التكنولوجيا والعملية السياسية، وضمان توفير فرص متساوية للوصول إلى التكنولوجيا لجميع شرائح المجتمع.

6.قائمة المراجع

1- السويسي, س .(2018). .الحوكمة المفتوحة: التحول نحو الشفافية والمشاركة، العدد 12 .مجلة العلوم السياسية.51-65 ,

2- العنزي, ع .(2018). .الانتخابات الإلكترونية: التحديات والفرص .مجلة الحكم والسياسة.58-67 ,

3- القحطاني, س .(2016). .الانتخابات الإلكترونية: الآفاق والتحديات .الرياض: دار الروافد.

4- بيتر, ب .(2020). .تأثير التطور التكنولوجي على السياسة العامة .مجلة السياسة العامة والتكنولوجيا ، العدد، 25-40.15 ,

5- جون ضياء الدين . (1994). اشكالية الأمن في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. الرياض: المركز القومي للدراسات الأمنية في المملكة العربية السعودية.

6- حمودة, ح .(2019). .الحوكمة المفتوحة: الشفافية والمشاركة في صنع القرارات .القاهرة: دار النهضة العربية.

7- سامر , ع .(2018) .الحكومة الإلكترونية: تحديات وفرص .الأردن: دار الفكر العربي.

8- سامي, أ .(2020) .السياسة العامة وصنع القرار: دراسة تحليلية .مجلة العلوم السياسية المجلد 45، العدد

9- Diamndis, P. (2015). *Bold: How to Go Big, Create Wealth and Impact the World.* Simon et Schuster.

10- Dunn, W. (2012). *Public Policy Analysis: An Introduction.* London: Pearson.

11- Gartner. (2009.). *Digital Governance: From 'No' to 'Know*. Retrieved from Gartner: https://www.gartner.com/document/1081010/digital-governance-no-know

12- ITU. (2021). *ICT Facts and Figures.* Récupéré sur International Telecommunication Union: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2021.pdf

13- Weill, P., & Ross, J. (2004). *IT Governance: How Top Performers Manage IT Decision Rights for Superior Results.* Boston: Harvard Business School Press.

2 , 95-78.